

**القرار 297 (د-26) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية
في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي**

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير **ببالغ الاهتمام** إلى النقص في البيانات والمعلومات اللازمة لدى بعض البلدان الأعضاء على الصعيدين الوطني والمحلي لمؤشرات التنمية، بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها الهدف المعني بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، ووضع الشباب، وتأثير هذا النقص على الإحصاءات الرسمية، حيث يعوق عدم توفر المعلومات والبيانات الدقيقة جهود تخطيط السياسات التي تركز على الوقائع وتنفيذها وتضعف قدرة البلدان على رصد مؤشرات التنمية الوطنية،

وإذ تقر بأن بناء القدرات الإحصائية الوطنية هو عنصر بالغ الأهمية في إنتاج مؤشرات موثوقة عن تقدم المجتمعات وإصدارها في حينها،

وإذ تذكر بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 6/2006 المؤرخ 24 تموز/يوليو 2006، الذي أعرب المجلس فيه عن بالغ القلق من عدم وجود بيانات وافية من أجل تقييم الاتجاهات الوطنية في سياق رصد التقدم المحرز نحو تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وافتقار البلدان التي تتوفر فيها بيانات إلى القدرة على استخدامها للإبلاغ عن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ورصده،

وإذ تذكر أيضاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 27/2000 المؤرخ 28 تموز/يوليو 2000، حيث أكد المجلس على أهمية الجهود الوطنية الرامية إلى بناء القدرات الإحصائية في جميع البلدان، وذلك بعدة طرق منها التدريب في المجال الإحصائي، وتقديم الدعم الدولي الفعال في هذا السياق للبلدان النامية والبلدان الخارجة من النزاعات،

وإذ تؤكد على أهمية تعزيز التعاون بين بلدان المنطقة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015،

وإذ تشيد بالجهود التي تبذلها الأمانة التنفيذية في متابعة تنفيذ هذه الأهداف ورصده، ولا سيما التقارير التي تتناول التقدم المحرز في منطقة الإسكوا باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

1- **تدعو** جميع البلدان الأعضاء إلى العمل على تعزيز التنسيق بين الأجهزة الإحصائية الوطنية وتطبيق الاستراتيجيات الوطنية المعنية بتطوير العمل الإحصائي، بهدف تحسين المؤشرات من حيث شمولها وشفافيتها وأساليب التبليغ عنها، بحيث يمكن تعميم الأساليب الفعالة في رصد الأهداف الإنمائية المتفق عليها محلياً ودولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وذلك بالطرق التالية:

(أ) تحديد الأولويات ووضع استراتيجية لتوفير البيانات اللازمة لجميع المؤشرات؛

(ب) تحديد طرق بناء القدرات، وغيرها من الطرق التي يمكن من خلالها تحسين إجراءات رصد مؤشرات التنمية والتبليغ عنها، بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) الحرص على أن تكون البيانات الوصفية مطابقة للمعايير المعتمدة؛

2- **تطلب** إلى الأمانة التنفيذية استحداث آلية لرصد التقدم المحرز باتجاه تحقيق تقدم المجتمع في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين الشباب، وذلك بالطرق التالية:

(أ) دعم البلدان الأعضاء، حسب احتياجاتها ومتطلباتها، في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق بناء القدرات على جمع الإحصاءات ونشرها، ودمج الأهداف الإنمائية للألفية في الخطط التنموية، ورصد التقدم المحرز وقياس تأثيره وإعداد تقارير وطنية وإقليمية بالتنسيق مع الجهات المعنية؛

(ب) تقييم جودة البيانات الوطنية ومؤشرات التنمية بما فيها مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، والعمل على توفير الموارد الكافية لتحسين نوعية هذه البيانات وتطابقها مع المعايير الدولية؛

3- **تطلب** إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار، على أن يشمل التقدم في تحسين الإحصاءات المتعلقة بالمرأة والشباب على الصعيد الإقليمي والإنجازات الفعلية للإسكوا في هذا المجال.